1- قوانين و أوامر قانونية

قانون رقم 2021-25 يكمل ويعدل بعض أحكام القانون رقم 2010-33 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010، المعدل، المتعلق بمدونة المحروقات الخام.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية؛
يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:
المادة الأولى: تكمل أحكام المادة 2 من القانون رقم 2010-33 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010، المعدل، المتعلق بمدونة المحروقات الخام بالأحكام التالية:

المادة 2 (مكررة): المجال التحفيزي: مناطق التراب الوطني والتي تحدد بموجب مرسوم صادر عن مجلس الوزراء والتي يمكن أن تتمتع بشروط مناسبة للتنقيب عن المحروقات واستغلالها.

المادة 2: تعدل أحكام المواد (21)، (22)، (27)، (38)، (68) من القانون رقم 2010-33 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010، المعدل، المتعلق بمدونة المحروقات الخام و ذلك على النحو التالي:

المادة 21 (جديدة): يجوز للمتعاقد أن يطلب تمديدا استثنائيا لمرحلة البحث الحالية لمدة أقصاها إثني عشر (12) شهرًا للسماح له بإكمال أعمال حفر و/أو أعمال تقييم جارية لاكتشاف ما و/أو إعداد برنامج تطوير لاكتشاف يعتبر تجاريًا.
بالنسبة للمحيط التعاقدي في المجال التحفيزي، يجوز للمتعاقد المطالبة بتمديد استثنائي إضافي لمدة إثني عشر (12) شهرًا لكل من مرحلتي الاستكشاف الأوليتين.
ويمنح هذا التمديد من قبل الوزير بناءً على طلب مبرر من المقاول ومقدم قبل نهاية فترة البحث.

المادة 22 (جديدة): في حالة اكتشاف المتعاقد مكمنا أو عدة مكامن للمحروقات لا يستطيع أن يقدم تصريحا بشأن تسويقها قبل نهاية فترة البحث بسبب عدم وجود بنية تحتية للنقل عبر خطوط الأنابيب أو عدم وجود سوق للغاز المنتج، فيمكن له أن يطلب الاحتفاظ بمنطقة تغطي المكامن المذكورة لمدة أقصاها ثلاث (3) سنوات بالنسبة لحقول النفط أو الغاز الرطب وخمس (5) سنوات بالنسبة لحقول الغاز الجاف.
بالنسبة للمحيط التعاقدي في المجال التحفيزي، تتم زيادة الفترات القصوى المذكورة في الفقرة السابقة إلى أربع (4) سنوات لحقول النفط أو الغاز الرطب وست (6) سنوات لحقول الغاز الجاف.

المادة 27 (جديدة): يتم تقليص المحيط التعاقدي، باستثناء محيط الاستغلال أو المحيط المحتفظ به وفقًا للمادة 22 أعلاه، بنسبة خمسة وعشرين بالمائة (25٪) في نهاية المرحلة الأولى من فترة البحث وخمسة وعشرين بالمائة (25٪) من المساحة الأولية في نهاية المرحلة الثانية من فترة البحث.
بالنسبة للمحيط التعاقدي في المجال التحفيزي، وفي حالة عدم توفر البيانات الفنية لقرار الانتقال إلى المرحلة التالية، وفقًا للشروط المنصوص عليها في عقد "الاستكشاف-الإنتاج"، فإن للمتعاقد الحق في عدم تقليص المساحة في المرحلة الأولى من فترة البحث، عندها يجب عليه تقليص 50٪ من المساحة الأولية في نهاية المرحلة الثانية من فترة البحث. يجب على المتعاقد، عند نهاية فترة البحث إرجاع المحيط التعاقدي بالكامل، باستثناء محيط أو محيطات الاستغلال أو المحيط المحتفظ به.
يتم إرجاع المساحة، وفقًا للتقسيم المساحي، من إحدى نهايات محيط الاستكشاف الأولي أو المتبقي وبحيث تكون المساحات المردودة متلاصقة.

المادة 38 (جديدة): يتم تقاسم المحروقات المستخرجة خلال مدة عقد "الاستكشاف- الإنتاج" بين الدولة والمتعاقد وفق الأسس التالية:

1. يخصص نصيب من إجمالي الإنتاج السنوي يحدد العقد الحد الأقصى له والذي لا يمكن أن يزيد عن ستين بالمائة (60٪) لحقول النفط الخام وخمسة وستين بالمائة (65٪) لحقول الغاز الجاف، لتسديد التكاليف النفطية التي تحملها المتعاقد بالفعل لتنفيذ العمليات النفطية.
كاستثناء، بالنسبة للمحيط التعاقدي في المجال التحفيزي، فإن الحد الأقصى هو خمسة وستون بالمائة (65٪) بالنسبة لحقول النفط الخام وسبعون بالمائة (70٪) بالنسبة لحقول الغاز الجاف.
2. يتم تقاسم الرصيد بين الدولة والمتعاقد وفقًا لقواعد التشارك المنصوص عليها في عقد "الاستكشاف- الإنتاج" والتي تستند إلى مؤشر الربحية.
3. يمكن للدولة أن تحصل على نصيبها من الإنتاج عيناً أو نقداً.

ويجب أن يحدد عقد "الاستكشاف- الإنتاج"، التكاليف النفطية القابلة للاسترجاع وطرق وشروط استعادتها وكذا طرق حصول الدولة على حصتها أو استلامها نقدا.

المادة 68 (جديدة): معدل الضريبة المطبق لكامل مدة عقد "الاستكشاف- الإنتاج" محدد في عقد "الاستكشاف- الإنتاج" ويساوي على الأقل معدل القانون العام الساري عند تاريخ توقيع العقد. كاستثناء، بالنسبة للمحيطات التعاقدية في المجال التحفيزي، يتم تخفيض الحد الأدنى لمعدل الضريبة المطبق لكامل مدة عقد "الاستكشاف- الإنتاج" إلى ثمانين بالمائة (80٪) من معدل القانون العام المعمول به عند تاريخ توقيع العقد.

المادة 3: تلغى كافة الأحكام السابقة المخالفة لهذا القانون، وخاصة تلك الواردة في القانون رقم 2010-33 الصادر بتاريخ 20 يوليو 2010، المعدل، المتعلق بمدونة المحروقات الخام.

المادة 4: ينفذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 31 دجمبر 2021

محمد ولد الشيخ الغزواني

الوزير الأول

محمد ولد بلال مسعود

وزير البترول والمعادن والطاقة

عبد السلام ولد محمد صالح

قانون رقم 2022-02 يسمح بالمصادقة على اتفاقية القرض، الموقعة بتاريخ 04 سبتمبر 2021، بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والبنك الإسلامي للتنمية، بشأن مشروع طريق أطار- شنقيط.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية؛

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: يسمح لرئيس الجمهورية بالمصادقة على اتفاقية القرض بمبلغ ثمانية ملايين وثلاثمائة وأربعين ألف (8.340.000) دينارا إسلاميا، الموقعة بتاريخ 04 سبتمبر 2021، بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والبنك الإسلامي للتنمية، بشأن مشروع طريق أطار- شنقيط.

المادة 2: ينفذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 14 يناير 2022

محمد ولد الشيخ الغزواني

الوزير الأول

محمد ولد بلال مسعود

وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

عثمان مامودو كان

وزير التجهيز والنقل

محمدو ولد أمحيميد

قانون رقم 2022-03 يسمح بالمصادقة على الاتفاقية الإطارية (تمويل بيع لأجل)، الموقعة بتاريخ 04 سبتمبر 2021، بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والبنك الإسلامي للتنمية، بشأن مشروع طريق أطار- شنقيط.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية؛

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: يسمح لرئيس الجمهورية بالمصادقة على الاتفاقية الإطارية (تمويل بيع لأجل) بمبلغ سبعة عشر مليونا وستمائة وستون ألف (17.660.000) يورو، الموقعة بتاريخ 04 سبتمبر 2021، بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والبنك الإسلامي للتنمية، بشأن مشروع طريق أطار- شنقيط.

المادة 2: ينفذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ .14 يناير 2022

محمد ولد الشيخ الغزواني

الوزير الأول

محمد ولد بلال مسعود

وزير الشؤون الاقتصادية وترقية القطاعات الإنتاجية

عثمان مامودو كان

وزير التجهيز والنقل

محمدو ولد أمحيميد

قانون رقم 2022-04 يسمح بالمصادقة على اتفاقية شراكة في مجال الصيد المستدام بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية الإسلامية الموريتانية، موقعة بتاريخ 15 نوفمبر 2021، ببروكسل.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية؛

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: يسمح لرئيس الجمهورية بالمصادقة على اتفاقية شراكة في مجال الصيد المستدام بين الاتحاد الأوروبي والجمهورية الإسلامية الموريتانية، موقعة بتاريخ 15 نوفمبر 2021، ببروكسل.

المادة 2: ينفذ هذا القانون باعتباره قانونا للدولة وينشر في الجريدة الرسمية للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

حرر بانواكشوط بتاريخ 16 فبراير 2022

محمد ولد الشيخ الغزواني

الوزير الأول

محمد ولد بلال مسعود

وزير الصيد والاقتصاد البحري

أدي ولد الزين

قانون رقم 2022-05 يسمح بالمصادقة على اتفاقية القرض، الموقعة بتاريخ 17 دجمبر 2021، بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والبنك الإفريقي للتنمية، (بصفته إداريا لصندوق نيجيريا الخاص)، والمخصصة لتمويل مشروع ترقية سلاسل القيم الزراعية التي تراعي النوع دعما لبرنامج دعم التحول الزراعي في موريتانيا.

بعد مصادقة الجمعية الوطنية؛

يصدر رئيس الجمهورية القانون التالي:

المادة الأولى: يسمح لرئيس الجمهورية بالمصادقة على اتفاقية القرض بمبلغ ثلاثة ملايين وستمائة ألف

I– LOIS & ORDONNANCES

Loi n° 2021-025 complétant et modifiant certaines dispositions de la loi n° 2010-033 du 20 juillet 2010, modifiée, portant code des hydrocarbures bruts

L'Assemblée Nationale a adopté ;

Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article premier : Les dispositions de l'article 2 de la loi n° 2010-033 du 20 juillet 2010, modifiée, portant code des hydrocarbures bruts sont complétées par les dispositions suivantes :

Article 2(Bis): Zone promotionnelle : Zones du territoire national, définies par décret pris en Conseil des Ministres, et devant bénéficier de conditions adaptées pour promouvoir la recherche et l'exploitation des Hydrocarbures.

Article 2 : Les dispositions des articles 21, 22, 27, 38 et 68 de la loi n° 2010-033 du 20 juillet 2010, modifiée, portant code des hydrocarbures bruts sont modifiées ainsi qu'il suit :

Article 21 (nouveau) : Le contractant peut prétendre à une extension exceptionnelle de la phase de recherche en cours, d'une durée maximale de douze (12) mois, pour lui permettre d'achever un forage en cours et /ou des travaux d'évaluation d'une découverte et/ou de préparer un programme de développement en cas de découverte jugée commerciale. Pour les périmètres contractuels en zone promotionnelle, le contractant peut prétendre à une extension exceptionnelle additionnelle de la phase de recherche en cours, pour les deux premières phases, pouvant aller jusqu'à douze (12) mois. Ces extensions sont accordées par le Ministre sur demande motivée du contractant, soumise avant la fin de la phase de recherche en question.

Article 22 (nouveau) : Dans le cas où le contractant découvre un ou plusieurs gisements d'hydrocarbures, pour lesquels il ne peut présenter de déclaration de commercialité avant la fin de la période de recherche en raison d'absence d'infrastructures de transport par canalisation ou de l'absence de marché pour la production de gaz, il peut solliciter la rétention d'une surface couvrant le ou lesdits gisements pour une période maximale de trois (3) ans pour les gisements de pétrole ou de gaz humide, et de cinq (5) ans pour les gisements de gaz sec.

Pour les périmètres contractuels en zone promotionnelle, les périodes maximales mentionnées à l'alinéa précédent sont portées à quatre (4) ans pour les gisements de pétrole ou de gaz humide, et à six (6) ans pour les gisements de gaz sec.

Article 27 (nouveau) : Le périmètre contractuel, à l'exclusion de périmètres d'exploitation ou de périmètres de rétention conformément à l'article 22 ci-dessus, est réduit de vingt-cinq pour cent (25%) à la fin de la première phase de la période de recherche et de vingt-cinq pour cent (25%) de la surface initiale à la fin de la seconde phase de la période de recherche. Pour les périmètres contractuels en zone promotionnelle, et en cas de non-disponibilité de données techniques pour la décision de passage en phase suivante, dans les conditions prévues par le Contrat d'exploration-production, le périmètre contractuel peut ne pas être réduit à la fin de la première phase de la période de recherche. A la fin de la seconde phase de la période de recherche, le périmètre contractuel doit être réduit de telle façon que le total des surfaces rendues à la fin de la première et de la seconde phase de la période de recherche, représente cinquante pour cent (50%) de la surface initiale. Au terme de la période de recherche, le contractant doit rendre tout le périmètre contractuel, à l'exclusion du ou des périmètres d'exploitation et/ou du ou des périmètres de rétention.

Le rendu de surface est fait suivant le découpage cadastral à partir de l'une des

extrémités du périmètre d'exploration initial ou résiduel et de façon contigüe.

Article 38 (nouveau) : Les hydrocarbures extraits pendant la durée du contrat d'exploration-production sont partagés entre l'Etat et le contractant selon les principes suivants :

1. Une part de la production annuelle totale dont le contrat fixe le maximum, lequel ne peut être supérieur à soixante pour cent (60%) pour les gisements de pétrole brut et à soixante-cinq pour cent (65%) pour les gisements de gaz sec, est affectée au remboursement des coûts pétroliers effectivement supportés par le contractant pour la réalisation des opérations pétrolières. Par exception, pour les périmètres contractuels en zone promotionnelle, le maximum est de soixante-cinq pour cent (65%) pour les gisements de pétrole brut et de soixante-dix pour cent (70%) pour les gisements de gaz sec ;
2. Le solde est partagé entre l'Etat et le contractant selon des règles de partage fixées dans le contrat d'exploration-production et qui sont basées sur un indicateur de rentabilité ;
3. L'Etat peut percevoir sa part de production soit en nature, soit en espèces.

Le contrat d'exploration-production doit spécifier les coûts pétroliers récupérables, les modalités et conditions de leur récupération ainsi que les modalités d'enlèvement ou de règlement en espèces de la part de l'Etat.

Article 68 (nouveau) : Le taux de l'impôt applicable pour toute la durée du contrat d'exploration- production est spécifié dans le contrat d'exploration-production. Il est au minimum égal au taux de droit commun en vigueur à la date de signature du contrat. Par exception, pour les périmètres contractuels en zone promotionnelle, le seuil minimal du taux de l'impôt applicable pour toute la durée du contrat d'exploration- production est ramené à quatre-vingt pour cent (80%) du taux de droit commun en vigueur à la date de signature du contrat.

Article 3 : Sont abrogées toutes les dispositions antérieures contraires à la présente loi, notamment celles de la loi n° 2010-033 du 20 juillet 2010, modifiée, portant code des hydrocarbures bruts.

Article 4 : La présente loi sera exécutée comme loi de l'État et publiée ou Journal Officiel de la République Islamique de Mauritanie.

Fait à Nouakchott, le 31 décembre 2021

Mohamed OULD CHEIKH

EL GHAZOUANI

Le Premier Ministre

Mohamed OULD BILAL MESSOUD

Le Ministre du Pétrole, des Mines et de l'Energie

Abdessalam OULD MOHAMED SALEH

Loi n° 2022-02 autorisant la ratification de la convention de crédit, signée le 04 septembre 2021, entre la République Islamique de Mauritanie et la Banque Islamique de Développement (BID) et relative au Projet de la Route Atar-Chinguitti

L'Assemblée Nationale a adopté ;
Le Président de la République promulgue la loi dont la teneur suit :

Article premier : Le Président de la République est autorisé à ratifier la convention de crédit, d'un montant de huit millions trois cent quarante mille (8 340 000) Dinars Islamiques, signée le 04 septembre 2021, entre la République Islamique de Mauritanie et la Banque Islamique de Développement (BID) et relative au Projet de la Route Atar-Chinguitti.